

Distr.: General  
10 March 2011  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤٩٤، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتشجيع على إقامة السلام والاستقرار في الصومال من خلال تعاون جميع الأطراف المعنية في الجهود المبذولة في مجالات العملية السياسية وبناء القطاع الأمني والإغاثة الإنسانية وحماية المدنيين وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الإرهاب ومحاربة القرصنة. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه البالغ إزاء استمرار عدم الاستقرار في الصومال، مما أدى إلى العديد من المشاكل، منها الإرهاب وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال وتردي الحالة الإنسانية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاق جيبوتي باعتباره الأساس لتسوية النزاع الدائر في الصومال. ويحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على توسيع عملية المصالحة وتوطيدها، وتكثيف الجهود الرامية إلى إنجاز المهام الانتقالية المتبقية، وإعطاء الأولوية للانتهاء من وضع الدستور في الوقت المحدد، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان، على نحو يمهّد الطريق نحو مستقبل أفضل للصوماليين، بما في ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم.

"ويرحب مجلس الأمن بعمل السيد أوغستين ب. ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، لدعم الشعب الصومالي في التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية بالتشاور مع المجتمع الدولي. ويحث بقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على المشاركة في هذه العملية بطريقة بناءة أكثر وأكثر انفتاحاً وشفافية تساعد على توسيع نطاق الحوار والمشاركة السياسيين بما يتماشى وروح اتفاق



جيبوتي. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقيم في تقاريره المنتظمة التي يقدمها للمجلس قبل نهاية الفترة الانتقالية مدى احترام هذه المبادئ. وهذه المبادئ لا بد منها لإقامة التعاون في المستقبل بين المجتمع الدولي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويشير مجلس الأمن إلى أن الفترة الانتقالية ستنتهي في آب/أغسطس ٢٠١١. ويعرب المجلس عن أسفه لقرار البرلمان الاتحادي الانتقالي تمديد ولايته من جانب واحد ودون تنفيذ الإصلاحات اللازمة، ويحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء آخر من جانب واحد.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده القوي للعمل الذي يقوم به السيد ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، ويرحب بالجهود التي يبذلها وبجهود الأمم المتحدة، ويدعو إلى زيادة حضور الأمم المتحدة وزيادة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الصومال.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تطوير المؤسسات الحكومية وتعزيز بناء القدرات المدنية في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك عن طريق ضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومنع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء السلام، وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية. ويحث المجلس المجتمع الدولي على حشد المزيد من الدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات المحلية والإقليمية في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني الذي يزداد سوءاً في الصومال، وآثار الجفاف الحالي الذي خلف أكثر من مليوني صومالي في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، وأسفر عن زيادة كبيرة في تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وأعرب مجلس الأمن أيضاً عن القلق إزاء استمرار انخفاض تمويل المساعدات الإنسانية للصومال. ويثني مجلس الأمن على العمل الذي يقوم به عمال المساعدة الإنسانية، ويحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة في النداءات الإنسانية الموحدة الحالية والمقبلة.

”ويدين مجلس الأمن بشدة قيام حركة الشباب وغيرها من المجموعات المسلحة في الصومال باستهداف وعرقلة جهود إيصال المساعدات الإنسانية، ويطالب جميع الأطراف بضمان الوصول الكامل والأمن ودون معوقات من أجل تقديم المعونة الإنسانية في الوقت المناسب.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تعزيز قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك تطوير القيادة والسيطرة الفعالين. وإن المجلس إذ يؤكد على اضطلاع الصوماليين

بالمسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمن وسيادة القانون، فإنه يبحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على المساهمة بسخاء وعلى وجه السرعة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لمؤسسات الأمن الصومالية، وتقديم المساعدة إلى قوات الأمن الصومالية.

”ويعترف مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية في توطيد الأمن والاستقرار في مقديشو. ويعرب المجلس عن أسفه العميق للخسائر في الأرواح التي سقطت في القتال الذي دار في الآونة الأخيرة، ويعترف بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالية. ويعرب المجلس عن خالص امتنانه لحكومي أوغندا وبوروندي لالتزامهما تجاه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويقدم تعازيه لهما وللحكومة الاتحادية الانتقالية وللشعب الصومالي.

”ويدين مجلس الأمن جميع الاعتداءات، بما في ذلك الاعتداءات الإرهابية على الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسكان المدنيين، التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة والمقاتلون الأجانب، ولا سيما حركة الشباب.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية توفير موارد مضمونة وموثوقة في حينها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كي تضطلع بولايتها على نحو أفضل. ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات على وجه السرعة ودون تحفظات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المخصص لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو تقديمها مباشرة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويحيط المجلس علماً بالتوصيات الصادرة بشأن الصومال عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ويؤكد عزمه على إبقاء الحالة قيد الاستعراض. ويشجع النشر الكامل لقوام إضافي تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعداده ٤ ٠٠٠ جندي وفق ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٩٦٤، وذلك في أسرع وقت ممكن.

”ويشدد مجلس الأمن على مسؤولية جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال عن الوفاء بالتزاماتها بحماية السكان المدنيين من آثار أعمال القتال، ولا سيما عن طريق تجنب أي استعمال عشوائي أو مفرط للقوة. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها أطراف

التزاع ضد الأطفال في الصومال، ويحث على التنفيذ الفوري لجميع الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح في الصومال.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، ولا سيما انتشار خطر القرصنة ليمتد إلى غرب المحيط الهندي، وزيادة قدرات القراصنة، وازدياد حدة العنف الذي يمارسه القراصنة. ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات هذا النوع من العنف، بما في ذلك أخذ الرهائن والقتل وما إلى ذلك من أعمال عنف ترتكب ضد الأفراد. ويدرك مجلس الأمن أن استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال يسهم في تأجيج مشكلة القرصنة والسطو المسلح، ويشدد على الحاجة إلى حل شامل للتصدي للقرصنة والأسباب الكامنة وراءها.

”ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، إلى الامتناع عن أي عمل ينتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمحاسبة منتهكي الحظر، ويؤكد أهمية تعزيز عملية رصد الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال وإريتريا من خلال التحقيق المتواصل واليقظ في الانتهاكات، مع مراعاة أن الإنفاذ الصارم لحظر توريد الأسلحة سيؤدي إلى تحسين الوضع الأمني العام في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن بمساعي الاتحاد الأفريقي، والمهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وغيرهما من المنظمات الإقليمية، الرامية إلى إشاعة السلام والاستقرار في الصومال، ويجدد تأييده الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبلدان الاتحاد المساهمة بقوات عسكرية وشرطة، وخصوصاً أوغندا وبوروندي“.